المنهيات في سورة الماعون دراسة موضوعية بيانية

عبد الرزاق أحمد رجب و خالد نواف الشوحة

قسم التفسير وعلوم القرآن، جامعة اليرموك

الملخص

عُنيت هذه الدراسة بسورة الماعون، حيث امتازت بكونها مجموعة من المناهي التي انتظمت سلكًا عريضًا من فئات المجتمع حيث جاءت على صيغة منهيات من أول السورة إلى آخرها.

وتكمن أهمية البحث في كون سورة الماعون مثالاً تشريعيًّا رائدًا في تقرير مبدأ السلم المجتمعي الناتج من حركة التكافل الاجتماعي القائم على سمو التشريعات الإلهية في إدارة الثروات الاقتصادية.

ويهدف البحث إلى دراسة المنهيات دراسة موضوعيّة بيانيّة؛ لاستخلاص الجوانب الاجتماعية والتربوية، وإبراز صلة الأخلاق بحياة المجتمعات، والأسر والأفراد. وقد استخدمت الدراسة المنهجين الاستقرائي، والتحليلي.

ومن أهمّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ السورة على وجازتها تضمنت معايير حفظ حياة الناس اجتماعيًّا واقتصاديًّا، وبيان قصد القرآن الكريم إلى تحقيق السّلم المجتمعي من خلال تطهير المجتمع مما يمكن أن يفسد أمنه وأمانه.

ومن أهم التوصيات توجيه الدارسين إلى العناية بالسور القصيرة، واستنباط القضايا المجتمعية المحلية، والعالمية منها.

الكلمات المفتاحية: السلم المجتمعي، المنهيات.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد: فإن القرآن الكريم أنزل تأسيسًا للفضيلة في الدين والدنيا؛ وتأصيلاً لمعاني الخير في الإنسان الذي فطر ليكون خليفة الله تعالى في الأرض. وحتى يتحقق البرّ في أسمى معانيه في كافة علاقات الإنسان، فقد كان القرآن يربط الأخلاق بالعقيدة والتشريعات معًا؛ لئلا يتوهم متوهم أن دائرة الأخلاق تنفصل عن المنهج القويم للحياة بكل تفاصيلها.

هكذا كان دأب كتاب الله المجيد، يجعل السياقات الأخلاقية قرينة الجانب الإيماني، وهذا ما أكدّه النبي ﷺ بقوله: (أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا)[1]، يستوي في ذلك السور الطويلة والقصيرة، بل إن شرعة الإسلام في الكتاب والسنة تزيد تأكيد هذه الوشيجة مع الأحكام الشرعية.

وإبرازًا للعلاقة بين الجانبين الإيماني والخلقي في تهذيب السلوك الإنساني، فإن سورة الماعون قد جسّدت هذه العلاقة في بداعة، وبراعة تميزت بالإيجاز في التعبير، مع الوفاء بحق المعنى، من أجل تحديد معايير الأمن الأسري، والسلم المجتمعي الذي يتكافل الجميع في صنعه. وتجلى ذلك في تنبيه السورة الكريمة على مجموعة متناسقة من المنهيات، ونقصد بها هنا: مجموعة القضايا المحرمة التي حذرت منها السورة، وأمرت بتركها.

المواد وطرق العمل

أجريت هذه الدراسة بعد رصد سلسلة من المعلومات المتتابعة اللافتة للنظر في سورة الماعون، وهي تتابع المنهيات، وصلتها الوثيقة بكثير من القضايا المجتمعية المعاصرة، مع ذلك الجانب الملموس في العلاقة المتينة بين اسم السورة ومنهياتها، مما شعر فيه الباحثان بضرورة إظهار دور القرآن الكريم في تأطير العلاقات الاجتماعية ومحافظتها على ركائز السلم المجتمعي، والأمن الاقتصادي، وكيفية إدارة الثروات.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

- تقويم السلوك في ضوء المنهيات الواردة في سورة الماعون حول التعامل الاجتماعي والمالي مع الآخر.
- توضيح الرابطة بين الجانبين الإيماني والخلقي، وأثر ذلك في تهذيب السوك الإنساني.
- تبيان العلاقة التي تربط النسق القرآني من حيث اللفظ والمعنى بحال السورة من حيث مكيتها أو مدنيتها.

مشكلة الدراسة: تحاول الدراسة الإجابة عن

(1) أخرجه الإمام في مسنده، برقم: (7396)، وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح»، 7/ 208.

السؤال الآتي: ما العلاقة القائمة بين المنهيات الواردة في سورة الماعون؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

- ما دلالة اختلاف المفسرين في تسمية سورة الماعون؟ وهل يوجد لها اسم توقيفي عن النبيّ عليه الصلاة والسلام؟
- ما صحة الروايات الواردة -على تعددها- في بيان مكية السورة أو مدنيتها؟
- ما المنهيات الواردة في السورة؟ وما الوحدة الموضوعية بينها؟
- كيف تتناغم السورة في كليّتها في إبراز معاني الأمن المجتمعي من خلال المنهيات الواردة فيها؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- بيان الأسماء التي عُرفت بها سورة الماعون في كتب التفسير، وكتب علوم القرآن.
- نقد الروايات الواردة في أسباب نزول سورة الماعون من حيث القبول والرد.
- تبيان التناسب الدلالي بين المنهيات الخمس في سورة الماعون.

منهج الدراسة

قامت هذه الدراسة على المنهجيْن الاستقرائي، والاستنباطي مع نقد روايات أسباب النزول وبيان عللها في حال ضعفها، ومناقشة الآراء التفسيريّة وتوجيهها.

الدراسات السابقة

ثمّة العديد من الدراسات التي بحثت في سورة الماعون، ومن هذه الدراسات:

أولاً: (المضامين التربويّة المستنبطة من سورة الماعون وتطبيقاتها التربويّة في الأسرة) وهي رسالة ماجستير لـ (جابر بن مشبب القحطاني)، جامعة أم القرى، كلية التربية، 1428هـ-1429هـ[1].

ثانيًا: بحث بعنوان (سورة الماعون دراسة بلاغية تحليليّة) لـ(عبد القادر عبد الله فتحي)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 9، العدد 3، 2009م[2].

ثالثًا: بحث بعنوان (النسق القرآني وأثره في الترجيح سورة الماعون أنموذجًا)، لـ (أحمد اسماعيل نوفل)، وأصله بحث نُشر في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 9، العدد 2، 2013م[3].

رابعًا: (إضاءة اقتصاديّة في ظلال سورة الماعون) لـ (أيوب محمد جاسم) مجلة الأستاذ، المجلد الثاني، العدد 208، 1435هـ-2014م[4].

خامسًا: مقالة بعنوان (ارتباط العقيدة بالسلوك في سورة الماعون) لـ (فراس الحبال)، على الشبكة العالميّة -موقع تدبُّر- الهيئة العالمية لتدبُّر القرآن[5].

الإضافة العلميّة لدراستنا:

وتزيد دراستنا هذه على الدراسات آنفة الذكر بأنها تبحث في جميع المرويات الواردة في سبب نزول السورة مع نقدها، والحكم عليها، ثم أبرزت الاحتمالات القائمة بين المنهيات الخمس التي تحدثت عنها السورة الكريمة، مع إبراز أثر ذلك على وحدتها، ومفهومها في الحياة.

المبحث الأول: التعريف بالسورة

المطلب الأول: أسماؤها، وتحقيق مكيتها ومدنيتها، وخصائصها

(1) عرّفت الرسالة بالسورة، وبينت أهميتها، ومكانتها التربويّة، ثم بحثت في المضامين التربويّة المستنبطة من السورة في الجوانب: العقدية والتعبديّة، والاجتماعية، والتطبيقات التربوية لهذه المضامين في الكتاب والسنة. ص53 وما بعدها، وص113 وما بعدها.

(2) تناول الباحث آيات السورة بالدراسة التحليليّة التي تكشف عن الجوانب الجماليّة البلاغيّة في السورة، دون إبراز نسقها الموضوعي، وانسجامها العام في موضوعاتها، ص ص 320-338.

(3) حيث بحث آراء المفسرين في آية ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ (الماعون: 4) من حيث إنها كانت مدار اختلاف بين العلماء في تحديد مكية السورة، أو مدنيتها، ثم ذكر أحد عشر نسقًا فنيًّا تنسجم فيها السورة في ألفاظها وتعبيراتها مع القرآن الكريم للتدليل على مكيّة السورة، ومن هذه الأنساق (الوحدة الموضوعية في السورة) حيث تحدث في فقرة واحدة فقط نقلاً عن ابن عاشور، ص ص187-206.

(4) تناول الباحث المحاور المتعلقة بكفالة اليتيم، وإطعام المسكين، وأداء فريضة الزكاة، وأثر كلّ محور في دعم الاقتصاد، والنهوض بالمجتمع اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، ص 375 وما بعدها.

(5) حيث دار بحث الكاتب للمقالة حول مقصد سورة الماعون، والقرائن الدالة عليه، ومناسبة اسم السورة لمقصدها.

القسم الأول: أسماء السورة

اختلف العلماء في تسمية السورة الكريمة، على أقوال عدة لاعتبارات مختلفة، فمنهم من اقتصر على اسم واحد، ومنهم من ذكر لها أكثر من اسم، فمنهم من ذكر أن اسمها هو: (أرأيت)؛ وذلك باعتبار افتتاحيتها وبدايتها[1]. وقيل: (الماعون)؛ باعتبار ذكر كلمة الماعون فيها[2]، وقيل: (الدّين)؛ بالنظر إلى معناها العام[3]، وقيل: (أرأيت الذي يكذب بالدين)؛ باعتبار أول آية منها[4]. وقيل: (أرأيت الماعون)؛ باعتبار بدايتها، واحتوائها على لفظ الماعون[5]، وقيل: (التكذيب)؛ باعتبار تتابع آياتها على وصف المكذبين[6]. هذه أقوال ستة في تسميتها، ولعل غيرَ من ذكرنا، ذكرَ غيرها، وبالنظر إلى مستندات هذه الأقوال وبراهينها، وجدنا أنها أقوال مستندة إلى الاجتهاد والنظر؛ لعدم وجود الحديث الصحيح المرفوع الصريح على خصوص تسميتها باسم دون غيره، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يترجح لدينا عدم الجزم باسم دون غيره، أو اعتبار أيّ من هذه الأسماء أصلاً، وما عداه فرعًا، وعليه، فإنه لا بأس في أن نبحث لهذه الأسماء عن معان وعبر، نؤكد فيها موقف المفسرين واجتهادهم في تحصيل معاني التسميات ومدلولاتها، يقول الزركشي: "ينبغي النظر في وجه اختصاص كل سورة بما سميت به، ولا شك أنّ العرب تراعي في الكثير من المسميات أخذ أسمائها، من نادر، أو مستغرب يكون في الشيء من خلق، أو صفة تخصه، أو تكون معه أحكم، أو أكثر، أو أسبق؛ لإدراك الرائي للمسمّى"[7]. وبما أن المفسرين اختلفوا على اسم هذه السورة بهذا النحو فإن هذا يدلنا على أن اسم السورة اجتهادي لا توقيفي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يرشدنا إلى المنهج الذي انتهجه كثير من العلماء في اعتماد اسم السورة.

القسم الثاني: تحقيق مكيّة السورة ومدنيّتها

اختلف أهل العلم في السورة: أمكية هي أم مدنية، وملخص أقوالهم ما يأتي[8]:

الأول: أنها مكيّة وهو قول أكثر المفسرين[9].

الثاني: أنها مدنية، ونقل هذا القول ابن عطية عن الثعلبي[10].

الثالث: أنها سورة مكيّة فيها آيات مدنيّة[11]. والآيات المدنية هي من قول الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ إلى آخر السورة. قال الزركشي في النوع التاسع (معرفة المكي والمدني): «سورة: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ مكية، إلا قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ إلى آخرها فإنها مدنية كذا قال مقاتل بن سليمان»[12].

قلنا: والقائلون بمدنيّة سورة الماعون اعتمدوا على الآتي:

أولاً: ما أخرجه الطبري بسنده عن ابن عباس في شأن قول الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ. الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ حيث قال: «فهم المنافقون كانوا يراءون الناس بصلاتهم إذا حضروا، ويتركونها إذا غابوا، ويمنعونهم العاريّة بغضًا لهم، وهو الماعون»[13]. وابن عباس هنا في هذه الرواية لم يقل إنها نزلت في المنافقين، بل قال: هم

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن 1/ 203، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن 1/ 46. وانظر: الطبري، جامع البيان 24/ 627، وأبو عبيدة، مجاز القرآن 2/ 313.

(2) الزمخشري، الكشاف 4/ 803، والرازي، مفاتيح الغيب 32/ 301، وأبو حيّان، البحر المحيط 10/ 551، والسيوطي، الدر المنثور 15/ 684، والبيضاوي، أنوار التنزيل 5/ 534، والنيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان 6/ 572، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم 9/ 203، وعند ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل 2/ 516، وابن عطية، المحرر الوجيز 5/ 527.

(3) الفراء، معاني القرآن 3/ 294.

(4) الجصاص، أحكام القرآن 5/ 375، وانظر كذلك: ابن عرفة، تفسير ابن عرفة 4/ 347.

(5) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، باب تفسير سورة (أرأيت) الماعون، حديث رقم (460) 4/ 1898.

(6) الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي 8/ 40.

(7) الزركشي، البرهان في علوم القرآن 1/ 270.

(8) اعتمدنا الراجح من قول الجمهور بأن المكي ما كان قبل الهجرة، والمدني ما كان بعدها.

(9) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم 8/ 493، والسيوطي، الدر المنثور 15/ 684، والآلوسي، روح المعاني 15/ 474، والرازي، مفاتيح الغيب 32/ 301.

(10) ابن عطية، المحرر الوجيز 5/ 527. وعَجْزُ كلام ابن عطيّة يتناقض مع أوله، فهو في البداية ذهب إلى القول بمكيّتها عند الجميع، ثم ذكر القول بمدنيّتها عند البعض. وقد رجعنا إلى تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) فوجدناه يقول عن السورة: مكيّة، 10/ 304.

(11) انظر: الزمخشري، الكشاف 4/ 803، وابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل 2/ 516.

(12) الزركشي، البرهان في علوم القرآن 1/ 203.

(13) الطبري، جامع البيان 24/ 631، والإسناد حسن، انظر: حكمت بن بشير بن ياسين، الصحيح المسبور في التفسير بالمأثور 4/ 637.

المنافقون، وفرق بين التعبيريْن؛ إذ إن دخولهم في معنى قوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ هو دخول أوليّ، وتشملهم في معناها، ولكن محل النزاع هل نزلت فيهم ابتداء أم لا.

ثانيًا: استدلوا بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾، وهذا الوصف قد ورد في شأن المنافقين في قوله تعالى: ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلاَ يَذْكُرُونَ اللهَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ (النساء: 142)، وهذا استدلال لا يتجه؛ ذلك أنّ الوصف بالرياء قد كان للمنافقين، ووقع من قبلُ لمشركي قريش في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ﴾ (الأنفال: 47).

وأما من قال بأنها مكية، فقد اعتمد على قصر السورة في آياتها، وإيجازها في تعبيراتها؛ وأنها تتساوق فنيًّا مع المألوف في القرآن المكي من حيث انتقاء المفردات، وأسلوب الصياغة، والترابط بين الموضوعات، ومثل التعبير بـ ﴿أَرَأَيْتَ﴾، وتعدية الفعل ﴿يُكَذِّبُ﴾ بالباء، وربط دعّ اليتيم بعدم الحضّ على طعام المسكين وغير ذلك. وأما من قال بأنها مكية فيها آيات مدنية، فقد اعتمد على ما اعتمد عليه القائلون بمكيّتها في نصفها الأول، وعلى تفسير المصلين بالمنافقين في نصفها الآخر.

قلنا: وبما أن أدلة الأقوال كلها مظنونة وغير صريحة، فإننا لا نستطيع الجزم بمكيتها ولا بمدنيتها، وإن كانت في أسلوبها ورصفها تقترب من القرآن المكي، إلا أن هذا وحده غير كاف في الحكم عليها حكمًا سالمًا من المعكرات، فهذا غاية ما يمكن أن يقال فيها بما يتفق مع واقع التحقيق العلمي المبنيّ على حقيقة التساوق بين الدليل والمدلول، أو الحامل والمحمول، أضف إلى ذلك ما سنحققه بعد قليل في تخريج ما ورد من أسباب نزولها.

القسم الثالث: خصائص السورة

امتازت به سورة الماعون عن غيرها من السور بأنها السورة الوحيدة في القرآن الكريم التي افتتحت بـ ﴿أَرَأَيْتَ﴾، وأنّ عدد آياتها سبع[1]، وهو العدد نفسه لآيات سورة الفاتحة، يقول الآلوسي: «وما رأينا مشاركًا لها – أي الفاتحة– سوى أرأيت الماعون»[2]. و تفردت بذكر لفظ لم يرد في القرآن الكريم إلا فيها وهو (الماعون).

وجاء الفعل ﴿يُكَذِّبُ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ متعديًّا بحرف الباء، منسجمًا مع إخوته من التصريفات الأخرى: (كذّب، كذّبوا، يكذّبون، تكذّبون) في أغلب مواضعها في القرآن الكريم في التعدية بالباء، مع أنها متعدية بنفسها.

القسم الرابع: مناسبة السورة لما قبلها

لمّا ذكر الله تعالى امتنانه على قريش في (سورة قريش)، وذكر علّة إلزامه لهم بعبادته بقوله: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قريش: 4)، أخبر في سورة الماعون أنهم لم يقابلوا أمره بالطاعة والانقياد، بل كانوا على ما ألفوه من جحود النعمة، فكذبوا بيوم الجزاء والحساب الذي كان السبب في منكرات أفعالهم، وقبائح صنائعهم. يقول البقاعي: «لما أمرهم الله تعالى في آخر قريش بشكر نعمته بإفراده بالعبادة، عرّفهم أولّ هذه أن ذلك لا يتهيأ إلا بالتصديق بالجزاء، الحامل على معالي الأخلاق الناهي عن مساوئه»[3].

المطلب الثاني: تحقيق القول في سبب النزول

تواردت الروايات في أسباب نزول السورة، حيث كان بعضها يدل على مكيّتها، في حين يشير البعض الآخر منها إلى مدنيّتها، وهذا ما استدعى إلى دراستها؛ لبيان وجه الصواب فيها، وللأثر البالغ في تأثير سبب النزول على تفسير بعض مفرداتها وتراكيبها، قال الواحدي: «سورة أَرَأَيْتَ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ قال مقاتل والكلبي: نزلت في العاص بن وائل السهمي. وقال ابن جريج: كان أبو سفيان بن حرب ينحر كل أسبوع جزورين، فأتاه يتيم فسأله شيئا فقرعه بعصا، فأنزل الله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾[4]، وأما رواية مقاتل ففي تفسيره أنّ ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ نزلت في العاص بن وائل السهمي، وهبيرة بن أبي وهب المخزومي، زوج أم هاني بنت عبد المطلب، عمّة النبي صلى الله عليه وسلم[5] فلم تأت الرواية مسندة، وقال ابن المبارك عن تفسير مقاتل: «يَا لَهُ مِنْ عَلِمٍ لَوْ كَانَ لَهُ

(1) عدد آياتها سبع في الكوفي والبصري، وستٌّ في عدد الباقين، أبو عمرو الداني، البيان في عدّ آي القرآن، ص 291.
(2) الآلوسي، روح المعاني 1/ 40.
(3) البقاعي، نظم الدرر (8/ 541) بتصرف يسير.
(4) الواحدي، أسباب النزول، ص 306.
(5) تفسير مقاتل بن سليمان 3/ 527.

إِسْنَادٌ»[1]. وأخرج ابن أبي حاتم عن محمود بن آدم المروزي فيما كتب إليّ قال: «حضرت وكيعًا، وسئل عن كتاب التفسير عن مقاتل ابن سليمان فقال: لا تنظر فيه، قال ما أصنع به؟ قال: ادفنه، ثم قال: أليس زعموا أنه كان يحفظ؟ كنا نأتيه فيحدثنا، ثم نأتيه بعد أيام فيقلب الإسناد والحديث»[2].

قلنا: فإذا كان هذا هو حال مقاتل بن سليمان بما كان يرويه بإسناد، فلا شك أنّ ما يرويه بلا إسناد هو أشد وأنكى. وأما رواية الكلبي فلا شك أنّها من روايته عن أبي صالح عن ابن عباس، وقد نصّ هو بنفسه أن روايته عن أبي صالح عن ابن عباس في التفسير كذب؛ فقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق أبي عاصم النبيل قال: «زعم لي سفيان الثوري قال: قال لنا الكلبي: ما حدثت عني عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب فلا تروه»[3]. وما ذكره القرطبي يبيّن أنّ رواية الكلبي إنما كانت من طريق أبي صالح عن ابن عباس، حيث قال: «واختلف فيمن نزل هذا - أي ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ . فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾ - فيه؛ فذكر أبو صالح عن ابن عباس قال: نزلت في العاص بن وائل السهمي؛ وقاله الكلبي، ومقاتل، وروى الضحاك عنه -أي عن ابن عباس- قال: نزلت في رجل من المنافقين، وقال السّدي: نزلت في الوليد بن المغيرة. وقيل في أبي جهل. الضحاكُ: في عمرِو بن عائذ. قال ابن جريج: نزلت في أبي سفيان، وكان ينحر في كل أسبوع جزورًا، فطلب منه يتيم شيئًا، فقرعه بعصاه؛ فأنزل الله هذه السورة»[4].

قال السيوطي: «وأوهى طرقه - أي طرق التفسير عن ابن عباس- طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضم إلى ذلك رواية محمد بن مروان السدي الصغير فهي سلسلة الكذب، وكثيرًا ما يخرج منها الثعلبي والواحدي»[5]، وهذا التقرير من السيوطي يكشف لنا عدم صحة ما أخرجه الكلبي وكذلك السدي- الوارد قوله في كلام القرطبي -عن أبي صالح عن ابن عباس. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أبي بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إليّ قال: «سمعت يحيى بن معين يقول: أبو صالح مولى أم هانئ ليس به بأس، فإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، وإذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس؛ لأن الكلبي يحدث به مرة من رأيه، ومرة عن أبي صالح عن ابن عباس»[6]. وأخرج ابن عدي من طريق عَمْرو بْن قيس الملائي، قال: «كَانَ مجاهد ينهى عَن تفسير أَبِي صَالِح»[7]، وقال أيضًا: «وباذام هذا عامة ما يرويه تفاسير، وما أقل ما له من المسند، وهو يروي عن علي، وابن عباس، وروى عنه ابن أبي خالد، عن أبي صالح هذا تفسيرًا كثيرًا قدر جزء، وفي ذلك التفسير ما لم يتابعه أهل التفسير عليه، ولم أعلم أحدًا من المتقدمين رضيه»[8]. وأمّا رواية الضحاك عن ابن عباس أنها في رجل من المنافقين، فيُردّ بأنّ الضحاك بن مزاحم قد نصّ أنّه لم يسمع شيئًا من ابن عباس، فقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة قال: «قلت للضحاك: سمعت من ابن عباس؟ قال: لا»[9]. وسئل أبو زرعة عنه فقال: «كوفي ثقة، لم يسمع من ابن عباس»[10]. وأمّا رواية ابن جريج التي ربط بها السورة بأبي سفيان، وقصته مع اليتيم، فقد ذكرها الثعلبي في تفسيره[11]، وطريقه في الرواية في التفسير عن ابن جريج قد ذكرها في مقدمة تفسيره وهي: «أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ إجازة، أخبرنا محمد بن خلف الصنعاني، نا علي بن محمّد المبارك الصنعاني، نا زيد بن المبارك الصنعاني عن محمد ابن ثور الصنعاني عن ابن جريج»[12]. فإذا كان ابن جريج من طبقة تابعي التابعين[13]؛ فإن روايته هذه المتعلقة بسبب نزول سورة الماعون هي من نوع (الحديث المعضل)؛ وذلك لتوالي الانقطاع بينه، وبين النبي صلوات الله تعالى، وسلامه عليه. وقد أخرج الذهبي عن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل قال: «بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة؛ كان

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير 4/ 238.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 8/ 354.
(3) المصدر السابق 1/ 73.
(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 20/ 210.
(5) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن 2/ 497-498.
(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 2/ 432.
(7) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال 2/ 256.
(8) المصدر نفسه 2/ 258.
(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 4/ 458.
(10) المصدر نفسه 4/ 549.
(11) الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن 1/ 80.
(12) المصدر نفسه 10/ 304.
(13) النووي، تهذيب الأسماء واللغات 2/ 297.

ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها؛ يعني قوله: أخبرت، وحدثت عن فلان»[1]، وقال فيه الإمام مالك بن أنس: «كان حاطب ليل»[2]، وقال فيه أيضًا الدارقطني: «ثقة حافظ، وربما حدث عن الضعفاء، ودلّس أسماءهم...»[3].

الخلاصة

مما سبق من دراسة الروايات التي وردت في سبب نزول السورة، يتضح عدم صحّة أي رواية منها، فإما أنها رواية بلا إسناد، أو بأسانيد منقطعة لا تصح ولا تثبت، أو أنها ليست نصا في السببيّة؛ لاحتمال كونها تفسيرًا للآيات، وهذا يؤدي بنا إلى القول بأن السورة الكريمة قد نزلت ابتداء بلا سبب. وإذ لم تُسعف الروايات في تحديد هل السورة مكيّة أم مدنية، فلا يبقى إلا الاعتماد على أن السورة بنظمها، وأسلوبها ينسجم مع النسق المعروف في السور المكية[4]، وهو ما بُيّن سابقًا، ولا يعدو أن يكون هذا استئناسًا، وليس برهانًا قاطعًا ودليلاً جازمًا.

وأمّا مناسبة النزول، فإن سياق السورة في صدرها، ووسطها، وخاتمتها يكشف الحالة التي اعترت أهل مكّة، ودعوة الإيمان تقوى، ويشتد عودها يومًا بعد يوم، فازدادت العداوة استعارًا على القرآن الكريم، ومبادئه الأخلاقيّة، وعلى المسلمين وعقيدتهم.

المبحث الثاني: التحليل البياني لسورة الماعون

نعرض في هذا المبحث تحليلاً بيانًّا لمحتويات سورة الماعون؛ لتكون عونًا لنا على استخلاص دُرر السورة، وبيان علو تشريعاتها على كل التشريعات البشرية، والإفادة منها في تحقيق ثمرة العنوان وأهميته.

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال 2/ 659.
(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال 18/ 349.
(3) الدارقطني، المؤتلف والمختلف 1/ 532.
(4) من الأنساق الفنيّة التي تتساوق السورة فيها مع القرآن المكي: موقع السورة من المصحف، وورود صيغة (أرأيت) ومشتقاتها مثل: أرأيتم، أرأيتكم، أرأيتك، وكذلك مفردة اليتيم لم ترد إلا في القرآن المكي، وأيضًا صيغة (دعّ): ومادة: دع ع جاءت جميعها في القرآن المكي، وصيغة ﴿يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ مكيّة فحسب، وغير ذلك من الأنساق، انظر: أحمد نوفل، النّسق القرآني وأثره في الترجيح (سورة الماعون أنموذجًا)، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، المجلد التاسع، العدد 2، ص194 وما بعدها.

أولاً: افتتحت السورة بقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ ومرادٌ بها التعجب من حال المكذبين بالدّين المتصفين بدعّ اليتيم، وترك الحضّ على طعام المسكين ونحوها من الصفات المذكورة. وعند الفراء أنّ مذاهبَ العرب في لسانهم في إطلاق ﴿أَرَأَيْتَ﴾ معنيان اثنان: فهي إما أن تكون بصريّة بالعين، أو أن تكون بمعنى: (أخبرني)، وعلى الثاني أكثر كلام العرب[5]. فالمخاطِبُ بها -أي أرأيت- يُنبه المخاطَبَ ليستجمع لما ينصّه عليه بعد[6]. يقول القرطبي: «عجّب – أي الله تعالى- نبيَّه صلى الله عليه وسلم من إضمارهم على الشرك، وإصرارهم عليه مع إقرارهم بأنه خالقهم ورازقهم»[7].

ثانيًا: كان الاسم الموصول في قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ ظاهرة بيانيّة في السورة؛ حيث جاء مرتين بالإفراد في ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ. فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾، وجاء كذلك مرتين بصيغة الجمع (الذين) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ. الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾. وفي المواضع الأربعة كان التعبير عن مشركي قريش باسم الموصول تشهيرًا بهم، وذمًّا لهم[8]، بالعدول عن ذكرهم صراحة إلى التعبير عنهم باسم الموصول؛ إذ تعددت أخطاؤهم، وكبر إجرامهم، فأعرضوا عن الإيمان، ثم ازدادوا علوًّا في الأرض، فسعوا فيها بإيذاء الضعفاء، وهضم الحقوق، ومنعها. ووجه الذمّ هنا أنه لو ذكره ظاهرًا لكان خاصًّا فيما ذكره، ولكنه لما جعله بهذه الصيغة جاز أن يفسر بكل من هو مكذب للدين سواء مما ذكر في الآيات بعدُ، أو مما تحتمله صيغة الموصول من خارج السياق، ثم ختمت الآية بلفظ: ﴿بِالدِّينِ﴾: أي الجزاء والحساب[9]، والتعبير عن اليوم الآخر بالدّين، دون أوصاف الآخرة الأخرى كالقيامة مثلاً يكمن في تعلّق السورة بقضية ذمّ من تقاعس عن التكليف، وهذا استدعى أن يكون التعبير عن الجزاء بوصف الدّين دون غيره؛ «لأن

(5) الفراء، معاني القرآن 1/ 333 بتصرف.
(6) ابن عطية، المحرر الوجيز 4/ 257.
(7) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 13/ 35.
(8) عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 309.
(9) انظر: الطبري، جامع البيان 24/ 629، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم 8/ 493، والزمخشري، الكشاف 4/ 804، وأبو حيان، البحر المحيط 15/ 474، وابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل 2/ 516، وابن عطية، المحرر الوجيز 5/ 527.

القيامة والأوصاف الأخرى للساعة فيها أشياء لا تتعلق بالجزاء والحساب، أما الدّين فمعناه الجزاء، وكلّ معانيه تتعلق بالمكلفين»[1].

ثالثًا: استعمال (يدعّ)، وهو الدفع بقوة وعنف وشدة، وفي هذا ما فيه من معاني البعد عن الرحمة والرأفة واستخدام الوحشية الهمجية مع أشرف المخلوقات، بل وأحوجها إلى الرّحمة والمعونة[2].

رابعًا: وبعد أن شنّع القرآن الكريم على أولئك الذين فقدوا الحسّ في التعامل مع اليتيم، أتبع ذلك بالحديث أن هذا هو شأنهم كذلك مع المساكين؛ فقال: ﴿ وَلاَ يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ﴾. والتعبير بـ (الحضّ) دون غيرها، لأنّه أقوى من الحثّ؛ ولذلك قال ابن عاشور: «والحضّ أن تطلب من غيرك فعلاً بتأكيد»[3]. والتعبير بـ(وَلاَ يَحُضُّ) «إشارة إلى أنّه هو لا يُطعم إذا قدر، وهذا من باب الأوْلى؛ لأنه لم يحضّ غيره، فلأن يترك هذا فعلاً أولى وأحرى»[4]. وأمّا التعبير بـ (طعام)، واختياره على الإطعام فهو للإشعار بأن المسكين مالك لما يُعطى له كما في قوله تعالى: ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ (الذاريات: 19)، فهو بيان لشدة الاستحقاق، ومنه إشارة للنهي عن الامتنان»[5]. «إنّ سورة الماعون تؤكد أنّ تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي إنّما يتأتى من خلال البذل والعطاء للفئات الضعيفة في المجتمع. فالقيام بحقّ هؤلاء يَقي المجتمع نفسه من الانحرافات الخلقية التي قد تصيبه بسبب سوء التوزيع المادّي، وهو في الوقت نفسه أدعى لتحقيق استقامة هذه الفئات، ونقاء سلوكهم، ومن ثمّ تتوافر مقومات عيش هذا المجتمع في أمن وسلام»[6].

ومن جمال المبنى، وبديع الرّصف في الآيتين أنّ كل واحدة منهما دلّت على معنى في الآخر إيجازًا واختصارًا، فالدّع لليتيم يتضمنُ عدم الحضّ على الإحسان إليه فضلاً عن العمل به، وعدم الحضّ على إطعام المسكين لا يعني التورّع عن أذيتهم، والتسبب في إيذائهم.

(1) السامرائي، لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، ص 39.
(2) ابن عطيّة، المحرر الوجيز 5/ 527.
(3) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 30/ 497.
(4) أبو حيان، البحر المحيط 10/ 552.
(5) الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي 8/ 400.
(6) بن مشبب، المضامين التربويّة المستنبطة من سورة الماعون وتطبيقاتها التربويّة في الأسرة، ص 128 بتصرف.

خامسًا: ومما يرشدنا إلى براعة النظم القرآني في عرض قضاياه تحقيق الكلام في معنى المصلين في قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ.الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ ﴾، وإليك الأقوال:

ورد في تفسير المصلين للعلماء أقوال عديدة، تعاورتها قضايا كثيرة، منها ما ورد في مباحث علوم القرآن من مكية السورة ومدنيتها، وما ورد من روايات في أسباب نزولها صحةً وضعفًا، وإليك الأقوال في ذلك:

القول الأول: «أنهم عيْن المراد بالذي يكذب بالدين، ويدُعّ اليتيم، ولا يحض على طعام المسكين -أي هم المشركون-، وذكر ابن عاشور أن هذا يجيء على أن تكون السورة مكية»[7].

قلنا: إن هذه الأصناف المذكورة بصفاتها، ليس صنفٌ منها مقتصرًا على أولئك المكذبين قبل الهجرة، بل هي أوصاف موجودة قبل الهجرة وبعدها؛ وبناءً عليه فإننا لا نرتب هذا القول على مكية السورة، بل هو جائز دون ترتّب.

القول الثاني: أنهم المنافقون، وذكر المفسرون أن هذا القول يترتب على كون السورة مدنية، على اعتبار أن المنافقين لم يظهروا إلا في المدينة[8]. وهذا الترتيب لازم على اعتبار التسليم بأن المنافقين لم يظهروا إلا في المدينة المنورة، ولكن يعكر عليه عدم الجزم بمدنية السورة كاملة، وعدم الجزم بمدنية هذه الآيات خصوصًا.

القول الثالث: أن يكون المراد من المصلين - كما ذكر ابن عطية- أنهم بعض المضطرين في الإسلام بمكة الذين لم يحققوا فيه وفتنوا فافتتنوا، وكانوا على هذه الخلق من الغشم، وغلظ العشرة، والفظاظة على المسلمين، وربما كان بعضهم يصلي أحيانًا مع المسلمين مدافعة، وحيرة[9]، فقال تعالى فيهم: ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ ﴾.

والذي يظهر لنا أن القولين الأول والثالث محتملان مقبولان دون شرط، وأن القول الثاني مما يمكن أن تحتمله الآية لكن بشرط كون السورة مدنية، أو على الأقل قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾، وما بعده.

وبما أننا اعتمدنا في ترجيح معنى (المصلين)

(7) ابن عاشور، التحرير والتنوير 30/ 498 باختصار.
(8) الطبري، جامع البيان 24/ 630.
(9) ابن عطية، المحرر الوجيز 5/ 527.

على سياق الآية وسباقها ولحاقها، لعدم وجود الأدلة الكافية على المكيّة، ثم لضعف الروايات الواردة في سبب النزول، فإننا نستطيع أن نضيف قولاً رابعًا في معنى المصلين، لا ينبو عن لغة السورة، ولا ينأى عن نظمها ونسيجها، وهو:

القول الرابع: أن يكون المراد من المصلين الذين يفعلون الصلاة أحيانًا، ولكنهم يسهون في صلاتهم كثيرًا، فهؤلاء مصلون باعتبار تحقيقهم لفعل الصلاة في بعض الأحيان، وساهون عن الصلاة باعتبار عدم تحقيقهم للفعل نفسه في أحايين أخرى.

وبقي في نظم الآية أن نستبين الغرض من ذكر المصلين بطريقة تختلف عن سابقاتها من المنهيات، حيث إنّ العدول عن الوصف بطريقة واحدة ونسق واحد مما قيل إنه يناكد الفصاحة[1]، مع إرادة التهكم في وصفهم بالمصلين[2].

سادسًا: إنّ قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ كان جوابًا على سؤال محتمل عن أعمال الخير التي كان يؤديها أولئك المكذبون بالبعث، فبينت السورة أنهم جمعوا مع مفاسدهم العملية والقولية مفسدًا قلبيًّا، وهو عدم الإخلاص فيما ظاهره الخير.

سابعًا: أن السورة تضمنت إشارات بديعة إلى تنشيط الجانب الاقتصادي في المجتمع، وذلك من خلال الحثّ على العلاقة التبادلية في إنفاق الأغنياء على الفقراء، ومثلت عليه السورة بصنفين، هما: اليتيم، والمسكين، وهما مظنة الفقر والحاجة، ثم ختمت السورة آياتها بقضية اقتصادية هي إعطاء الماعون، وهو ما يحتاجه المرء مما ليس في ملكه، وسواء أكان ذلك على سبيل الهبة أو الصدقة أو الإعارة؛ فإنه تدوير للممتلكات الاقتصادية، والبعد بها عن الركود الذي لا ينتفع المجتمع فيه بوجه من الوجوه، وفي هذا حثّ على استخدام الموارد الاقتصادية الراكدة؛ لتقوية الاقتصاد وتحريكه، ثم تشغيل الطاقات البشرية العاطلة عن العمل. «إنّ سورة الماعون تبرزُ الترابط الوثيق بين أحكام الدّين وشرائعه التي جاءت لتنظيم حياة النّاس على نحو فاضلٍ؛ لتحقيق خلافة الإنسان على هذه الأرض علىً وفق ما أراده الله تعالى، وذلك بتحقيق العمارة الشاملة ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ (هود: 61)، وهذه العمارة تتطلب بالطبع حركة اقتصاديّة فاعلة ضمن خطّة عمليّة متنامية مع الوقت»[3].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير 30/ 498.
(2) المصدر نفسه 30/ 497-498.

المبحث الثالث: التناسب الدلالي بين المنهيات في السورة

بعد أن تحدثنا عن التحليل البياني لسورة الماعون في المبحث السابق، فقد مهدنا بذلك لبيان التناسب الدلالي، وإبراز عظمة القرآن الكريم في بلاغة نسقه، واتساق معانيه على الرغم من تعدد موضوعاته في سياقاته، وهذا ما سنبينه في هذا المبحث، وجهًا من وجوه إعجاز القرآن الكريم البياني.

المطلب الأول: عرض الاحتمالات لتقسيم السورة موضوعيًّا

إنه مما لا يخفى على الدارسين في التفسير أنّ القرآن الكريم قد بلغ المكانة العليا، والدرجة القصوى في البلاغة والبيان، ومن أوجه البيان ذلكم الترابط المتين، والتناغم العجيب بين أجزاء السورة الواحدة بكل ما فيها من آيات، أو معانٍ، أو أحكام، أو كل ما من شأنه أن يكون علامة على الإعجاز والتحدي. وفي سورتنا الكريمة هذه، دلالات تتلوها دلالات، تصدق هذه المسلمة التي أضحت قاعدة ينطلق منها الباحثون في النظم القرآني الكريم، والرامون لاستخلاص جواهره ومكنونات فرائده.

وبنظرة عجلى إلى جُمانات سورة الماعون نجد أنها انتظمت مجموعة متتابعة من المنهيات التي تصلح دنيا المرء وآخرته، وهي: النهي عن التكذيب بالدّين، والنهي عن دعّ اليتيم، والنهي عن ترك الحضّ على طعام المسكين، والنهي عن السّهو عن الصلاة، والنهي عن المراءاة، والنهي عن منع إعطاء الماعون.

والذي يظهر من السورة الكريمة أنها تتكلم عن احتمالات ثلاثة، كلها جائزة في تبيين وحدة السورة ومفهومها.

الاحتمال الأول: أن تكون السورة تكلمت عن وصفين متغايرين تقاسمتهما آيات السورة، أولهما: المكذب بالدّين، وثانيهما السّاهي عن الصلاة، وبناء على هذا التقسيم يكون دعّ اليتيم، وعدم

(3) جاسم، إضاءة اقتصاديّة في ظلال سورة الماعون، ص 372.

الحض على طعام المسكين مظهرين من مظاهر التكذيب بالدين، وتكون المراءاة ومنع الماعون من صفات السّاهين عن الصلاة.

الاحتمال الثاني: أن يكون قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ﴾ معترضًا بين عَلَمية المكذبين بالدين، وجميع أوصاف السورة، بحيث يكون المراؤون، والمانعون للماعون صفات تابعة، ومظاهر أخرى للذي يكذب بالدين، وبهذه الحالة يكون للمكذب بالدين أربعة مظاهر.

الاحتمال الثالث: أن يكون السهو عن الصلاة مظهرًا من مظاهر التكذيب بالدين، لكن جاء النهي عنها بصورة تختلف عن سابقاتها، ولاحقاتها من المنهيات، وهذا بحد ذاته يتطلب منا تبيُّن الغرض البلاغي من وردوها بصورة مختلفة عن المنهيات الأخرى. وقد ألمح إلى هذا المعنى ابن عاشور حيث قال: «موقع الفاء صريح في اتصال ما بعدها بما قبلها من الكلام على معنى التفريع والترتب والتسبب، فيجيء على القول: إن السورة مكية بأجمعها، أن يكون المراد بالمصلين عيْن المراد بالذي يكذب بالدين، ويدع اليتيم، ولا يحض على طعام المسكين، فقوله (للمصلين) إظهارٌ في مقام الإضمار كأنه قيل: فويل له على سهوه عن الصلاة، وعلى الرياء، وعلى منع الماعون، دعا إليه زيادة تعداد صفاته الذميمة بأسلوب سليم عن تتابع ست صفات؛ لأن ذلك التتابع لا يخلو من كثرة تكرار النظائر، فيشبه تتابع الإضافات الذي قيل إنه مناكد للفصاحة، مع الإشارة بتوسط ﴿فَوَيْلٌ﴾ له إلى أنّ الويل ناشئ عن جميع تلك الصفات التي هو أهلها، وهذا المعنى أشار إليه كلام الكشاف بغموض»[1]، ويقصد ابن عاشور بذلك قول الزمخشري في ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ « أي إذا علم أنه مسيء ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ على معنى: فويل لهم، إلا أنه وضع صفتهم موضع ضميرهم؛ لأنهم كانوا مع التكذيب وما أضيف إليهم ساهين عن الصلاة مرائين، غير مزكين أموالهم، فإن قلت: كيف جعلت المصلين قائمًا مقام ضمير الذي يكذب، وهو واحد؟ قلت: معناه الجمع؛ لأنّ المراد به الجنس»[2].

وقد ذكر الآلوسي المسألة ببيان آخر فقال: «ثم قيل: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ على معنى إذا علم أن حالهم قبيح فويل لهم، فوضع المصلين موضع الضمير دلالة على أنهم مع الاتصاف بالتكذيب متصفون بهذه الأشياء أيضًا. وجعل بعضهم الفاء في ﴿فَوَيْلٌ﴾ على العطف المذكور للسببية، وهذا الوجه يقتضي اتحاد المصلين والمكذبين»[3]، وهكذا يظهر من كلام الآلوسي أنّ المصلين هم المكذبون أنفسهم.

المطلب الثاني: تحقيق تناسب السورة دلاليًّا وبيانيًّا

ولنبدأ الآن بتطلب الأغراض الدلاليّة والبيانيّة من الاحتمالات الثلاثة السابقة.

أولاً: وفيه جعل القرآن الكريم دعّ اليتيم، وترك الحض على طعام المسكين مظهرين من مظاهر التكذيب بالدين، وفي هذا بيان لكمال التشريعات الإلهية التي جمعت بين صلاح الآخرة، وصلاح الناس، فإن هذين الصنفين من الناس أحوج ما يكونون إلى الرعاية والعناية، فاليتيم الذي فقد أحد أبويه أو هما معًا، والمسكين الذي لا يجد ما يغنيه من الطعام والشراب، والحاجات الضرورية التي لا قوام للمرء إلا بها.

ولكن، لمَ جاء جمع المسكين مع اليتيم في القرآن الكريم في أكثر من موضع، نحو قوله تعالى: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ . أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ (البلد: 15، 16). وفي قوله عز شأنه: ﴿كَلاَّ بَلْ لاَ تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ . وَلاَ تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ (الفجر: 17، 18). والذي يظهر أنّ بين اليتيم والمسكين تشابهًا كبيرًا، فالمسكين – على الراجح من معنى المسكين – جمع مع حاجته سكونًا وسكوتًا عن احتياجاته ومتطلباته، فهو محتاج لا يظهر حاجته، فهو أشبه ما يكون بالطفل الذي فقد أحد والديه ولا يعلم باحتياجاته إلا من سعى، وبذل الجهد ليتعرف على متطلباته، ولذلك كان الحثّ على العناية بهذين الصنفين حثًّا كبيرًا وواضحًا، بل إنه قد جاء بأنواع كثيرة من الأمر، والنهي، والترغيب، والترهيب حتى تتوجه النفوس للبحث عن هذين الصنفين، الذين تناثرت الأوامر الإلهية، وتكاثرت التوجيهات النبوية بالاهتمام بهما، حتى وصل الأمر إلى أن يكون خلاف ذلك منافيًا للإيمان، ومظهرًا من مظاهر التكذيب بالدين كما هو في

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير 30/ 497.
(2) الزمخشري، الكشاف 4/ 805.
(3) الآلوسي، روح المعاني 15/ 476.

سورتنا الكريمة.

وإنّ المجتمع الجاهلي قبل نزول القرآن الكريم كان لا يأبه باليتيم ولا المسكين، وذلك مقتضى قوله تعالى: ﴿كَلاَّ بَل لاَّ تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ . وَلاَ تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ ففي هذه الآية بيان لطبيعة الجنس البَشري في اعتيادهم على معاملة اليتيم والمسكين بما لا يجوز، فالذنب المذكور ديدن دارج وخُلُق عام، اتسم به المجتمع آنذاك، فإذا علمنا أن المتكبرين، والمتجبرين، والذين خلت قلوبهم من الرحمة كانوا يأكلون أموال اليتامى ظلمًا، ويستعبدون المساكين لفقرهم وضعفهم؛ وإذا تيقنّا أن ذلك ديدن لهم، وأمر درجوا عليه وتقبلوه؛ نقول: إذا كان ذلك كذلك، علمنا أن خلو قلوبهم من الإيمان هو الذي سوغ لهم أفعالهم الشنيعة، وتصرفاتهم الفظيعة، فإن النفوس تطبّعت على أن تحسن إلى من يُتوقع منه ردّ الإحسان.

قال الشنقيطي: «أما إيذاء اليتيم، وضياع المسكين، فليس هناك من يدفع عنه، ولا يمنع إيذاء هؤلاء عنهما، وليس لديهما الجزاء الذي ينتظره أولئك منهم على الإحسان إليهم. وجبلت النفوس على ألا تبذل إلا بعوض، ولا تكفّ إلا عن خوف، فالخوف مأمون من جانبي اليتيم والمسكين، والجزاء غير مأمول منهما، فلم يبق دافع للإحسان إليهما، ولا رادع عن الإساءة لهما إلا الإيمان بيوم الدين والجزاء، فيحاسب الإنسان على مثقال الذرة من الخير»[1].

ثانيًا: وأما القسم الثاني من السورة بناءً على الاحتمال الأول في بيان التناسب بين ذكر المنهيات في السورة، فهو وصف الساهين عن الصلاة بصفتين هما: المراءاة ومنع الماعون، وأما توجيه المراءاة فهو مبني على المعنى الراجح في السهو عن الصلاة، وهو تركها، أو ترك بعضها. قال ابن عاشور: «وقوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ﴾ يجوز أن يكون معناه: الذين لا يؤدون الصلاة إلا رياءً، فإذا خلوا تركوا الصلاة، ويجوز أن يكون معناه: الذين يصلون دون نيّة وإخلاص، فهم في حالة الصلاة بمنزلة الساهي عما يفعل، فيكون إطلاق ساهون تهكمًا كما في المنافقين، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاَةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلاَ يَذْكُرُونَ اللهَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ (النساء: 142)[2]، فالذين يتركونها يراءون الناس بأشياء أخرى غير الصلاة- يظهرون من خلالها أنهم أصحاب سيرة حسنة، وأخلاق طيبة، وأما الذين يتركونها في بعض الأحايين، فهؤلاء يراءون الناس بفعلها على أعين النّاس لكنهم في الحقيقة غير موقنين بوجوبها، ولا بأصل تشريعها. وقد ألمح ابنُ عاشور إلى نكتة جميلة، وهي أنّ من صلّى دون نية وإخلاص فكأنه لم يصل؛ ولذلك جاز أن نصفه بأنّه ساهٍ عن الصلاة، والحقيقة أن هذا معقدٌ من معاقد بلاغة القرآن الكريم في وصف أحوال الناس، وإنزال الحكم الشرعي الحقيقي عليهم، وفيه دعوة إلى منهج اجتماعيّ تربويّ، وهو عدم الاغترار بأفعال الناس الظاهرة، فالمُهم حقائق الأمور وواقعها، فليس كل من صلّى اعتبر مصليًّا، وهكذا دواليك. وقد جاء في الحديث الصحيح: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»[3]، وهذا الرجل قد صلى أمام النبيّ صلى الله عليه وسلم.

ثالثًا: وأما علاقة (الماعون) بالساهين عن الصلاة، فنختصرها في أمور ثلاثة:

أولها: أن تكون العلاقة بين الأمرين علاقة تراتبية سببية، كعلاقة الشجرة بالثمرة، ويوضح ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلاَةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ (العنكبوت: 45)، فإذا كان فعل الصلاة يدعو إلى ترك الفحشاء والمنكر، فإن تركها مدعاة لارتكاب ما هو فحشاء ومنكر، ومنه البخل ومنع الماعون.

وثانيها: بيان التناقض العجيب، والتخالف الكبير في أخلاق تاركي الصلاة، فهم يراءون الناس في بعض أفعالهم التي لا تكلفهم دينارًا ولا درهمًا، لكنهم ينكشفون إذا جاء الأمر على أموالهم، فنفاقهم الذي أظهروه فيما لا كلفة فيه لم يستصحبوه فيما فيه كلفة، وإعطاء.

وثالثها: أنّ ذكر الماعون مقصود بعينه، وكنهه في هذا المقام، وهو إقامة الحجة على صفاتهم الشنيعة بمنعهم إعطاء ما اتفق على إعطائه الناس دون اشتراط دين أو إسلام، فإن الناس اعتادوا على ألا

(1) الشنقيطي، أضواء البيان 112/ 9.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير 30/ 568.

(3) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب صفة الصلاة، باب حد إتمام الركوع والاعتدال فيه والطمأنينة، حديث رقم 760 (1/ 274)، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، حديث رقم 45 (1/ 2698).

يمنعوا الماعون، بل يؤدونه لكل طالب ومحتاج، ولا يمنعه إلا من خالف العرف والعادة، وليس بعد هذا الوصف ذمّ.

فانظر أيها القارئ الكريم، إلى هذا التناغم العجيب، والترابط البليغ، بين ذكر المنهيات في هذه السورة، يأخذ بعضها بحجز بعضها الآخر.

رابعًا: وقد ذكرنا فيما سبق كون المراءاة، ومنع الماعون صفتين للساهين عن الصلاة، ونذكر الآن كونهما -مع الساهين عن الصلاة- وصفين آخرين للذين يكذبون بالدّين، وقد ذكرت علاقة الذي يدع اليتيم، ولا يحضّ على طعام المسكين بالذي يكذب بالدين، بما يغني عن إعادته هنا.

وأما علاقة الذين هم عن صلاتهم ساهون بالذي يكذب بالدين، ففيها قضيتان:

القضية الأولى: كيف جاء وصف المفرد ﴿الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ بصيغة الجمع ﴿لِلْمُصَلِّينَ﴾، ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾؟ والجواب: أن معنى ﴿الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ الجمع؛ لأنّ المراد منه الجنس. قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف جعلت المصلين قائمًا مقام ضمير الذي يكذب، وهو واحد؟ قلت: معناه الجمع؛ لأن المراد به الجنس»[1]. وأنكر عليه أبو حيّان هذا القول: «وأما وضعه المصلين موضع الضمير، وأن المصلين جمع؛ لأن ضمير الذي يكذب معناه الجمع، فتكلف واضح ولا ينبغي أن يحمل القرآن إلا على ما اقتضاه ظاهر التركيب، وهكذا عادة هذا الرجل يتكلف أشياء في فهم القرآن ليست بواضحة»[2].

قلنا: ولسنا مع أبي حيّان في اعتراضه على الزمخشري، فما ذكره الزمخشري هنا يخرج عن باب التكلف، بل فيه تأكيد لبيان تناسق الآية مع سباقها وسياقها. يقول السمين الحلبي: «وعادة شيخنا -رحمه الله- التحامل على الزمخشري حتى يجعل حسنه قبيحًا، وكيف يرد ما قاله، وفيه ارتباط الكلام بعضه ببعض، وجعله شيئًا واحدًا، وما تضمنه من المبالغة في الوعيد في إبراز وصفهم الشنيع؟ ولا يشك أنّ الظاهر من الكلام أنّ السورة كلها في وصف قوم جمعوا بين هذه الأوصاف كلها»[3].

القضية الثانية: وضع الصفة موضع الضمير في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾، وليس: (فويل لهم) على اعتبار أنّ المصلين هنا هم المكذبون بالدين. والغرض من ذلك بيان عظمة الصلاة، وعلو شأنها، وهذا أمر ظاهر بمقارنة المنهيات في السورة بعضها مع بعض، فقد ذكرت السورة خمسة أوصاف للذي يكذب بالدين ليس فيها ما يماثل الصلاة، ولا ما يقاربها ويدانيها؛ ولذلك استحقت الصلاة أن تُنظم بنظم يختلف عن سابقاتها، ولاحقاتها، حتى تتميز ويظهر قدرها، ولا أدل على ذلك مما جاء في الحديث الصحيح: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكَ الصَّلَاةِ»[4].

الخاتمة

بعد دراسة سورة الماعون دراسة موضوعية بيانيّة، فإن الدراسة قد توصلت إلى النتائج الآتية:

1. لم تثبت رواية صحيحة في مدنيّة سورة الماعون، أو مدنيّة بعض آياتها، بل إن النسق الفني في تعبيراتها، ومعانيها يرجح أنها أقرب إلى المكي منه إلى المدني.
2. روايات سبب نزول السورة ليست صحيحة من حيث أسانيدها، والقول بأنها نزلت ابتداءً هو الأظهر.
3. سَبْق القرآن الكريم في التأكيد على حقوق الفئات الضعيفة في المجتمع، وتحقيق الحياة الكريمة لهم.
4. أظهرت السورة وجهًا من وجوه إعجاز القرآن في تشريعاته وخاصة في المجال الاقتصادي، وتوزيع الإنفاق والثروة.
5. قصد القرآن الكريم إلى تحقيق السلم المجتمعي من خلال تطهير المجتمع مما يمكن أن يُفسد أمنه وأمانه.
6. اهتمام القرآن المجيد بكل جزء من أجزاء المجتمع، بداية من الفرد، مرورًا بالأسرة، وانتهاء بالمجتمع.
7. بيان القرآن الكريم للعلاقة القوية بين الجوانب الاجتماعية وركائز السلم المجتمعي من خلال ربطه بالأمن الاقتصادي، ودوره في تحقيق مقومات المجتمع.

(1) الزمخشري، الكشاف 4/ 805.
(2) أبو حيان، البحر المحيط 10/ 554.
(3) السمين الحلبي، الدر المصون 122/ 11.
(4) مسلم، صحيح مسلم، حديث رقم 134، كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة 88/ 1.

التوصيات

أولاً: توجيه الدراسات العليا إلى استنباط القضايا المعاصرة كالسلم المجتمعي والأمن الاقتصادي والتعايش مع الواقع من القرآن الكريم والسنة الصحيحة.

ثانيًا: إقامة مؤتمر علمي يعالج هذه القضايا، مع ربط الحاضر بالماضي، واستشراف المستقبل المأخوذ من توجيهات الآيات الكريمة.

ثالثًا: إبراز سبق التشريع الإسلامي إلى القضايا التي يظن البعض أنها معاصرة، لإثبات عظمة القرآن الكريم والكشف عن إعجازه في أوامره ونواهيه.

رابعًا: تصدير هذا النوع من الدراسات القرآنية إلى غير المسلمين؛ للوقوف على حقيقة كمال الدين ومواءمته لحياة المجتمعات بمختلف أشكالها ومرجعياتها.

والله نسأل أن يكون عملنا خالصًا لوجهه الكريم، والله الهادي إلى سواء السبيل.

المراجع

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي. 1952م. الجرح والتعديل. الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري. تحقيق: الزاوي، طاهر أحمد، والطناحي، محمود محمد. 1399هـ/ 1979م. النهاية في غريب الحديث والأثر. بدون رقم الطبعة، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. تحقيق: المهدي، عبد الرزاق. 1422هـ. زاد المسير في علم التفسير. بدون رقم الطبعة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد. تحقيق: الخالدي، عبد الله. 1416هـ. التسهيل لعلوم التنزيل. الطبعة الأولى، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. 1984م. التحرير والتنوير. بدون رقم الطبعة، الدار التونسية، تونس.

ابن عدي، أبو أحمد بن علي الجرجاني. 1418هـ/ 1997م. الكامل في ضعفاء الرجال. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن عطية، عبد الحق بن غالب. تحقيق: محمد، عبدالسلام عبد الشافي. 1422هـ. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: هارون، عبد السلام محمد. 1399هـ/ 1979م. معجم مقاييس اللغة. الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. تحقيق: سلامة، سامي بن محمد. 1420هـ/ 1990م. تفسير القرآن العظيم. الطبعة الثانية، دار طيبة، الرياض، السعودية.

ابن منظور، محمد بن مكرم. 1414هـ. لسان العرب. الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، لبنان.

أبو السعود، محمد بن محمد العمادي. د.ت. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف. تحقيق: جميل، صدقي محمد. 1420هـ. البحر المحيط. بدون رقم الطبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى. تحقيق: سزكين، محمد فواد. 1381هـ. مجاز القرآن. الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الدّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأموي. تحقيق: حمد، غانم قدوري. 1414هـ/ 1994م. البيان في عدّ آي القرآن. الطبعة الأولى، مركز المخطوطات والتراث، الكويت.

أحمد، أبو عبد الله بن حنبل الشيباني. تحقيق: الأرنؤوط، شعيب، والعرقسوسي، محمد نعيم، ومرشد، عادل، والزيبق، إبراهيم، والخراط، كامل. 1421هـ/ 2001م. المسند. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني. تحقيق: عطية، علي عبد الباري. 1415هـ. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: البغا، مصطفى ديب. 1407هـ/ 1987م. الجامع المسند الصحيح. الطبعة الثالثة، دار ابن كثير، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان.

البغوي، الحسين بن مسعود. تحقيق: المهدي، عبدالرزاق. 1420هـ. معالم التنزيل. بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن. تحقيق: المهدي، عبد الرزاق غالب. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. 1415هـ/ 1995م. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

بن مشبب، جابر القحطاني. 1429هـ. المضامين التربويّة المستنبطة من سورة الماعون وتطبيقاتها التربويّة في الأسرة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

بن ياسين، حكمت بن بشير. 1420هـ/ 1999م. الصحيح المسبور في التفسير بالمأثور. الطبعة الأولى، دار المآثر للنشر والتوزيع والترجمة، المدينة النبويّة، المملكة العربية السعودية.

البيضاوي، عبد الله بن عمر. تحقيق: المرعشلي، محمد ابن عبد الرحمن. 1418هـ. أنوار التنزيل وأسرار التأويل. الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. تحقيق: قلعجي، عبد المعطي. 1408هـ/ 1988م. دلائل النبوة. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم. تحقيق: بن عاشور، أبو محمد. 1422هـ/ 2002م. الكشف والبيان عن تفسير القرآن. الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

جاسم، أيوب محمد. 1435هـ/ 2014م. إضاءة اقتصاديّة في ظلال سورة الماعون. مجلة الأستاذ، المجلد الثاني، العدد 208، ص 372.

الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي. تحقيق: قمحاوي، محمد الصادق. 1405هـ. أحكام القرآن. بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. تحقيق: عطار، أحمد عبد الغفور. 1978م. الصحاح. بدون رقم الطبعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الشهاب الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد. د.ت. عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي المعروف بـ «حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي». بدون رقم الطبعة، دار صادر، بيروت، لبنان.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. تحقيق: عبد القادر، موفق بن عبد الله. 1406هـ/ 1986م. المؤتلف والمختلف. الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

دراز، محمد بن عبد الله. عناية: فضلية، أحمد بن مصطفى. 1426هـ/ 2005م. النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن. الطبعة الأولى، دار القلم، الكويت.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. تحقيق: البجاوي، علي محمد. 1382هـ/ 1963م. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الرازي، محمد بن عمر. 1420هـ. مفاتيح الغيب. الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. تحقيق: عدنان، صفوان. 1412هـ. المفردات في غريب القرآن. الطبعة الأولى، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. تحقيق: إبراهيم، محمد أبو الفضل. 1957م. البرهان في علوم القرآن. الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. 1407هـ. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

السامرائي، فاضل صالح. 1423هـ/ 2003م. لمسات بيانيّة في نصوص من التنزيل. الطبعة الثالثة، دار عمار، عمان، الأردن.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. تحقيق: اللويحق، عبدالرحمن. 1420هـ/ 2000م. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

السمعاني، منصور بن محمد. تحقيق: بن إبراهيم، ياسر، وبن غنيم، غنيم بن عباس. 1418هـ/ 1997م. تفسير السمعاني. الطبعة الأولى، دار الوطن، المملكة العربية السعودية.

السمين، أبو العباس أحمد بن يوسف الحلبي. تحقيق: الخراط، أحمد محمد. د.ت. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. بدون رقم الطبعة، دار القلم، دمشق، سوريا.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. تحقيق: إبراهيم، محمد أبو الفضل. 1974م. الإتقان في علوم القرآن. بدون رقم الطبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. د.ت. الدر المنثور في التفسير بالمأثور. بدون رقم الطبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. 1415هـ/ 1995م. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. دار الفكر، بدون رقم الطبعة، بيروت، لبنان.

الشوكاني، محمد بن علي. 1414هـ. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. الطبعة الأولى، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيّب، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. تحقيق: شاكر، أحمد. 1420هـ/ 2000م. جامع البيان في تأويل القرآن. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

عباس، فضل حسن. 1997م. البلاغة فنونها وأفنانها. الطبعة الرابعة، دار الفرقان، عمّان، الأردن.

العقيلي، أبو عمرو محمد بن عمرو. 1404هـ/ 1984م. الضعفاء الكبير. الطبعة الأولى، دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

الفراء، يحيى بن زياد. تحقيق: نجاتي، أحمد يوسف، ونجار، محمد علي، وشلبي، عبد الفتاح إسماعيل. د.ت. معاني القرآن. بدون رقم الطبعة، الدار المصرية للتأليف والنشر، مصر.

الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد. د.ت. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بدون رقم الطبعة، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد. تحقيق: عيون السود، محمد باسل. 1418هـ. محاسن التأويل. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد. تحقيق: البردوني، أحمد، وأطفيش، إبراهيم. 1384هـ/ 1964م. الجامع لأحكام القرآن. الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

القطان، مناع. 1998م. مباحث في علوم القرآن. الطبعة الثامنة عشرة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى. تحقيق: درويش، عدنان، والمصري، محمد. 1419هـ/ 1998م. الكليّات. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن. تحقيق: معروف، بشار عوّاد. 1400هـ/ 1980م. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: عبد الباقي، محمد فؤاد. د.ت. صحيح مسلم. بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

مقاتل، أبو الحسن بن سليمان. تحقيق: شحاتة، عبد الله محمود. 1423هـ. التفسير. الطبعة الأولى، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

نوفل، أحمد. 1434هـ/ 2013م. النّسق القرآني وأثره في الترجيح «سورة الماعون أنموذجًا». المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، المجلد التاسع، العدد 2، ص 194.

النووي، يحيى بن شرف. تحقيق: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية. د.ت. تهذيب الأسماء واللغات. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد. تحقيق: عميرات، زكريا. 1416هـ. غرائب القرآن ورغائب الفرقان. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

Forbidden Actions in Minor Charity Chapter "Soura Al- Ma'oun" An Objective Rhetoric Study

Abdul Razzak Ahmad Rajab, Khalid Nawaf Shouha

Quran Sciences and interpretation Department, Yarmouk University

ABSTRACT

This study examined the minor charity chapter of the Quran (verse number107) "Al- Ma'oun" which is characterized by enlisting a group of forbidden actions practiced by a wide section of the society. These forbidden actions were listed throughout the chapter.

The importance of this work arises from the fact that the minor charity chapter represent a pioneer legislative example in defining social peace that could result from social compassionate that is based on Allah's doctrine that manages economic wealth.

This research aims at investigating the forbidden using an objective rhetoric approach to conclude the social and educational sides and clarify the relationship of ethics with communities, families, and individuals life. The study used both inductive and analytical methods.

The main findings were that the chapter, in spite of its shortness, included the criteria of maintaining people life, both socially and economically. In addition, it shows the holy Quran objective of achieving community peace by purifying the community from what hurts its security and safety. The most important recommendations for researchers is to examine the short chapter of Quran to elucidate local and international community issues.

Key Words: Community peace, Forbidden actions.